



## تحولات المشهد الضريبي المصري لعام 2025 قراءة تحليلية في حزمة التيسيرات الضريبية الجديدة وأبعادها التنافسية

إعداد: المجلس الوطني المصري للتنافسية – ENCC

مايو 2025 | القاهرة، جمهورية مصر العربية

© 2025 جميع الحقوق محفوظة للمجلس الوطني المصري للتنافسية (ENCC).  
يُسمح بال اقتباس مع الإشارة الصريحة للمصدر.  
لا يتحمل المجلس أي مسؤولية قانونية عن أي استخدام غير مُرخَّص لمحتوى هذا التقرير.  
للتواصل: [info@encc-eg.org](mailto:info@encc-eg.org) | [www.encc-eg.org](http://www.encc-eg.org)

## تحولات المشهد الضريبي المصري لعام 2025: قراءة تحليلية في حزمة التيسيرات الضريبية الجديدة وأبعادها التنافسية

### ملخص تنفيذي

شهد عام 2025 إصدار حزمة تشريعية وتنظيمية هامة في مجال الضرائب بجمهورية مصر العربية، تهدف بشكل رئيسي إلى تحفيز الاستثمار، تبسيط الإجراءات، تسوية المنازعات الضريبية القائمة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي، وذلك في إطار سعي الدولة نحو تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز الشفافية. تمثلت هذه التطورات في ثلاثة قوانين رئيسية صدرت متزامنة في 12 فبراير 2025، وهي القانون رقم 5 بشأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين، والقانون رقم 6 بشأن الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقانون رقم 7 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد، بالإضافة إلى مجموعة من القرارات والتعليمات التنفيذية الداعمة. يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً لهذه التشريعات، موضحاً أبرز أحكامها، ومقارنتها بالتشريعات السابقة، وتقييم آثارها المتوقعة على مختلف القطاعات والممولين، مع تقديم إرشادات عملية للتعامل مع المتطلبات الجديدة والاستفادة من التيسيرات المتاحة.

### أبرز ملامح التغييرات الضريبية لعام 2025:

#### • تسوية أوضاع الممولين (القانون رقم 5 لسنة 2025):

- إتاحة فرصة لغير المسجلين ضريبياً لتوفيق أوضاعهم دون محاسبة عن الفترات السابقة بشروط محددة.
  - السماح بتقديم الإقرارات الأصلية أو المعدلة عن الفترات من 2020 حتى تاريخ العمل بالقانون دون غرامات تأخير خلال مهلة محددة.
  - تقديم آليات ميسرة لإنهاء المنازعات الضريبية القائمة عن الفترات السابقة على 1 يناير 2020.
  - تيسيرات خاصة بالمحاسبة عن ضريبة التصرفات العقارية والأرباح الرأسمالية للأوراق المالية غير المقيمة.
- #### • حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 6 لسنة 2025):
- تطبيق نظام ضريبي مبسط يعتمد على نسبة من حجم الأعمال السنوي للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها 20 مليون جنيه.
  - إعفاءات ضريبية ورسوم متنوعة، تشمل رسم تنمية الموارد، ضريبة الدمغة، رسوم التوثيق والشهر، وإعفاء الأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح.
  - تيسيرات إجرائية مثل عدم الخضوع لنظام الخصم تحت حساب الضريبة، ونموذج إقرار مبسط، وعدم الفحص إلا بعد 5 سنوات، بشرط الانضمام للمنظومات الإلكترونية.
- #### • تعديلات قانون الإجراءات الضريبية الموحد (القانون رقم 7 لسنة 2025):
- وضع سقف لمقابل التأخير والضريبة الإضافية لا يتجاوز 100% من أصل الضريبة.
  - توسيع نطاق وآليات التصالح في الجرائم الضريبية التي ليس محلها مستحقات ضريبية، وفي جريمة عدم توريد الضريبة المقتطعة.

**القرارات والتعليمات التنفيذية:** صدرت مجموعة من القرارات (مثل قرار مصلحة الضرائب رقم 90 وقرار وزير المالية رقم 167 لسنة 2025) والتعليمات التنفيذية (رقم 17 و 25 لسنة 2025) لتفصيل آليات تطبيق هذه القوانين، وتحديد النماذج المطلوبة، وتوضيح الإجراءات، ومد بعض المهل.

**الآثار المتوقعة والتوصيات:** من المتوقع أن تساهم هذه الحزمة في تخفيف الأعباء عن الممولين، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الامتثال الطوعي، وتوسيع القاعدة الضريبية، مما ينعكس إيجاباً على مناخ الاستثمار والقدرة التنافسية للاقتصاد المصري. ويوصي التقرير الممولين بمراجعة أوضاعهم الضريبية، والحصول على استشارات متخصصة، ومواكبة التحول الرقمي، والاستفادة من المهل المتاحة للتسوية. يهدف هذا التقرير إلى أن يكون مرجعاً للمجتمع الضريبي، ويدعو المجلس الوطني المصري للتنافسية إلى متابعة التحليلات التفصيلية الواردة في أجزائه المختلفة لفهم أعمق لهذه التحولات الهامة.

**أ. مقدمة: استجابة تشريعية لواقع اقتصادي متغير وتعزيز للتنافسية الوطنية**

يشهد عام 2025 حراكاً تشريعياً وتنظيماً مكثفاً في الساحة الضريبية المصرية، يعكس استجابة الدولة للتحديات الاقتصادية الراهنة وسعيها الدؤوب نحو تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية، بالتوازي مع جهود تسوية المنازعات الضريبية المتراكمة. هذه التطورات، التي تبلورت بشكل رئيسي تحت مظلة "حزمة التيسيرات الضريبية الجديدة لتعزيز الاستثمار" المعلن عنها في مارس 2025، لا تمثل مجرد تعديلات جزئية، بل تعبر عن توجه استراتيجي يهدف إلى إحداث تحول في الفكر الضريبي وتعزيز علاقة الشراكة بين الإدارة الضريبية ومجتمع الأعمال. يأتي إصدار القوانين الرئيسية الثلاثة – القانون رقم 5 بشأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين، والقانون رقم 6 بشأن الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقانون رقم 7 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد – بشكل متزامن في 12 فبراير 2025، ليرسخ هذا التوجه نحو إصلاح ضريبي شامل ومنسق. يهدف هذا الإصدار المزدوج، وما تلاه من قرارات وزارية وتعليمات تنفيذية، إلى تحقيق عدة غايات متكاملة: دعم فئات محددة من المشروعات، وعلى رأسها الصغيرة والمتوسطة، وتصفية المنازعات الضريبية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية، وفي نهاية المطاف، توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات العامة للدولة بطريقة مستدامة. إن هذا الجهد التشريعي ليس بمعزل عن الأهداف الأوسع للدولة المصرية. فتحليل أعمق يكشف عن هدف أساسي يتمثل في دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية، وهو ما يتجلى بوضوح في أحكام القانون رقم 5 لسنة 2025 التي تخاطب غير المسجلين بمصلحة الضرائب. كما يهدف هذا التوجه، في نهاية المطاف، إلى تعزيز الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الامتثال، حتى وإن كان ذلك عبر تطبيق أنظمة مبسطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون رقم 6 لسنة 2025. ويدعم هذا الاستنتاج تصريح الحكومة بالتركيز على "توسيع القاعدة الضريبية... ودمج الاقتصاد غير الرسمي". إن إجراءات التيسير، في هذا السياق، تبدو كوسيلة لتحقيق غاية أسمى تتمثل في زيادة درجة الاندماج في الاقتصاد الرسمي، مما يؤدي إلى تدفق إيرادات ضريبية أوسع وأكثر استدامة، وهو ما يعد خطوة استراتيجية لتحسين المالية العامة للدولة.

وعلى صعيد أوسع، تخدم هذه الحزمة من التيسيرات أهداف مصر الاستراتيجية لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية. فمن خلال تبسيط الإجراءات الضريبية، وتخفيف الأعباء عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة – التي تمثل عصب الاقتصاد – ومعالجة المنازعات المتراكمة، تسعى الدولة إلى تحسين ترتيبها في مؤشرات عالمية هامة مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (ومؤشراته الفرعية كدفع الضرائب)، وتقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من جاذبية مصر للاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تتوافق هذه الجهود مع مستهدفات "رؤية مصر 2030" الرامية إلى بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة.

**أ. نطاق التقرير ومنهجيته:** يركز هذا التقرير على تقديم تحليل شامل ودقيق لكافة القوانين والقرارات الوزارية والتعليمات التنفيذية الرئيسية المتعلقة بالضرائب في جمهورية مصر العربية، والتي صدرت أو دخلت حيز التنفيذ خلال عام 2025 أو التي لها تأثير مباشر على السنة الضريبية 2025. يستند التقرير في معلوماته إلى مصادر رسمية موثوقة، تشمل الجريدة الرسمية المصرية، والمواقع الإلكترونية لوزارة المالية المصرية ومصلحة الضرائب المصرية، بالإضافة إلى بوابة التشريعات المصرية.

**ب. أهمية هذه التطورات للممولين والمهنيين:** إن فهم هذه التطورات التشريعية والتنظيمية يكتسب أهمية بالغة للممولين والمهنيين في مجال الضرائب والمحاسبة والقانون. فالإلمام الدقيق بهذه التغييرات ضروري لضمان الامتثال الضريبي السليم، وتجنب المخالفات والغرامات، والاستفادة المثلى من أية تيسيرات أو حوافز ضريبية قد تكون متاحة، فضلاً عن التخطيط الضريبي الاستراتيجي السليم للأعمال.

**II. التشريعات الضريبية الأساسية لعام 2025 وتعديلاتها: عرض شامل ومقارنات تفصيلية**

شهد عام 2025 صدور مجموعة من القوانين الضريبية الهامة التي تهدف إلى معالجة قضايا متنوعة، بدءاً من تسوية أوضاع الممولين وصولاً إلى تقديم حوافز لقطاعات معينة وتعديل الإجراءات الضريبية.

**جدول 1: نظرة عامة على التشريعات الضريبية الجديدة لعام 2025**

| رقم القانون وسنته | الموضوع الرئيسي                         | تاريخ النشر في الجريدة الرسمية (العدد والتاريخ) | تاريخ السريان  | رابط النص الأصلي (مصلحة الضرائب المصرية)                                                                                                                      |
|-------------------|-----------------------------------------|-------------------------------------------------|----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 5 لسنة 2025       | بشأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين | العدد 6 مكرر "و" بتاريخ 12 فبراير 2025          | 13 فبراير 2025 | <a href="https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.5.of_2025.pdf">https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.5.of_2025.pdf</a> |

|                                                                                                                                                               |                |                                        |                                                                                                   |             |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|----------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|
| <a href="https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.6.of_2025.pdf">https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.6.of_2025.pdf</a> | 1 مارس 2025    | العدد 6 مكرر "و" بتاريخ 12 فبراير 2025 | بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه | 6 لسنة 2025 |
| <a href="https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.7.of_2025.pdf">https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.7.of_2025.pdf</a> | 13 فبراير 2025 | العدد 6 مكرر "و" بتاريخ 12 فبراير 2025 | بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم 206 لسنة 2020                | 7 لسنة 2025 |

#### أ. القانون رقم 5 لسنة 2025 بشأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين

يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى معالجة أوضاع الممولين والمكلفين غير المسجلين لدى مصلحة الضرائب المصرية، بالإضافة إلى توفير آليات لإنهاء المنازعات الضريبية القائمة والمتعلقة بأنواع متعددة من الضرائب.

##### 1. ملخص لأهم الأحكام ومقارنتها بالتشريعات السابقة:

###### ○ تسوية أوضاع غير المسجلين (المادة 2):

- القانون 2025/5: يمنح غير المسجلين (ممن لم تتخذ المصلحة إجراءات ضدهم قبل 13 فبراير 2025) فرصة التسجيل خلال ثلاثة أشهر (مُددت بقرار وزاري) مع عدم المحاسبة الضريبية عن الفترات السابقة.
- المقارنة: هذا الحكم يمثل تطوراً عن السابق، حيث يستهدف دمج فئة جديدة بعفو عن ضرائب الماضي كحافز مباشر.

###### ○ تقديم الإقرارات (المادة 3):

- القانون 2025/5: يسمح بتقديم إقرارات أصلية أو معدلة عن فترات من 2020 حتى تاريخ العمل بالقانون، خلال ستة أشهر، دون مقابل تأخير أو ضريبة إضافية.
- مقارنة مع قانون الإجراءات 2020/206 (مادة 33): القانون 2025/5 يوفر نافذة استثنائية بإعفاءات أوسع عن فترة محددة.

###### ○ تسوية المنازعات (المادتان 4 و 5):

- القانون 2025/5: يقدم آليات لإنهاء المنازعات عن الفترات قبل 1 يناير 2020، بنسب سداد محددة أو سداد الأصل مع تجاوز كامل عن مقابل التأخير.
- المقارنة: يتماشى مع قوانين إنهاء المنازعات السابقة لكن بشروط قد تكون أكثر يسراً، خاصة في نسب التجاوز عن مقابل التأخير.

- التصرفات العقارية والأوراق المالية غير المقيدة (المادة 7): يتيح للأشخاص الطبيعيين المحاسبة عن ضريبة هذه التصرفات (خلال الخمس سنوات السابقة) أو إنهاء النزاعات القائمة بشأنها مع التجاوز عن 100% من مقابل التأخير عند السداد ضمن المهل المحددة.

###### ○ تاريخ السريان: 13 فبراير 2025.

###### ○ النشر: الجريدة الرسمية، العدد 6 مكرر "و"، بتاريخ 12 فبراير 2025.

###### ○ النص الأصلي: [https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law\\_no.5.of\\_2025.pdf](https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.5.of_2025.pdf)

#### ب. القانون رقم 6 لسنة 2025 بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا القانون لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه.

##### 1. ملخص لأهم الأحكام ومقارنتها بقانون تنمية المشروعات 2020/152:

- المشروعات المستفيدة (المادة 1): المشروعات بحجم أعمال سنوي لا يتجاوز 20 مليون جنيه.
- شروط الاستفادة (المادة 3): الالتزام بالإقرارات السنوية والانضمام للمنظومات الإلكترونية (فاتورة/إيصال إلكتروني).
- المعاملة الضريبية المبسطة (المادة 10):

- القانون 2025/6: ضريبة دخل كنسبة من حجم الأعمال (0.4% إلى 1.5%) حتى 20 مليون جنيه.
- مقارنة مع قانون 2020/152 (المواد 87-99 الملغاة): القانون 2025/6 رفع الحد الأقصى لحجم الأعمال المستفيد (كان 10 ملايين جنيه في قانون 152) وعدّل الشرائح والنسب. القانون 2025/6 (بمادته 15) ألغى هذه المواد من قانون 152.
- الإعفاءات والحوافز الأخرى (المواد 7، 8، 9):
  - القانون 2025/6: إعفاء من رسم تنمية الموارد، ضريبة الدمغة، رسوم توثيق وشهر معينة، إعفاء الأرباح الرأسمالية من التصرف في الأصول الإنتاجية، وعدم خضوع توزيعات الأرباح للضريبة.
  - مقارنة مع قانون 2020/152 (مادة 27): القانون 6 يوسع نطاق الإعفاءات ويضيف إعفاءات جديدة هامة كالأرباح الرأسمالية وتوزيعات الأرباح بشكل أكثر شمولية.
- التيسيرات الإجرائية (المواد 11، 12، 13):
  - القانون 2025/6: عدم الخضوع للخصم تحت حساب الضريبة والدفعات المقدمة، نموذج إقرار سنوي مستقل، إعفاء من السجلات التقليدية، وعدم الفحص إلا بعد 5 سنوات.
  - مقارنة مع قانون 2020/152 (مادة 97 الملغاة): يستمر نهج التبسيط مع تأكيد أكبر على التحول الرقمي وتحديد مدة 5 سنوات قبل الفحص.
- تاريخ السريان: 1 مارس 2025.
- النشر: الجريدة الرسمية، العدد 6 مكرر "و"، بتاريخ 12 فبراير 2025.
- النص الأصلي: [https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law\\_no.6.of\\_2025.pdf](https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.6.of_2025.pdf)
- ج. القانون رقم 7 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد يهدف هذا القانون لإدخال تعديلات محددة على قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020.
- 1. ملخص لأهم الأحكام ومقارنتها بقانون الإجراءات 2020/206 قبل التعديل:
  - مقابل التأخير والضريبة الإضافية (إضافة المادة 45 مكرراً):
    - القانون 2025/7: لا يتجاوز مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية نسبة 100% من أصل الضريبة.
    - المقارنة: تعديل جوهري، حيث لم يكن هناك سقف سابقاً.
  - التصالح في الجرائم الضريبية التي ليس محلها مستحقات ضريبية (إضافة المادة 75 مكرراً):
    - القانون 2025/7: يجوز التصالح مقابل دفع تعويض يعتمد على مقدار الغرامة المقررة للجريمة ومرحلة الدعوى.
    - مقارنة مع المادة 75 الأصلية من قانون 2020/206: المادة المضافة تستحدث نظام تصالح خاص لهذه الفئة من الجرائم الإجرائية بمبالغ تعويض مختلفة.
  - التصالح في جريمة عدم توريد الضريبة المقتطعة (إضافة المادة 75 مكرراً 1):
    - القانون 2025/7: تصالح مقابل سداد تعويض بنسبة 12.5% أو 17.5% من المبالغ المعنية، بالإضافة للأصل ومقابل التأخير.
    - المقارنة: نظام تصالح خاص وميسر لهذه الجريمة مقارنة بالأحكام العامة السابقة.
  - تاريخ السريان: 13 فبراير 2025.
  - النشر: الجريدة الرسمية، العدد 6 مكرر "و"، بتاريخ 12 فبراير 2025.
  - النص الأصلي: [https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law\\_no.7.of\\_2025.pdf](https://www.eta.gov.eg/sites/default/files/2025-02/law_no.7.of_2025.pdf)
- III. القرارات الوزارية والتعليمات التنفيذية المتعلقة بقوانين ضرائب 2025: جداول تفسيرية لضمان التطبيق العملي والفعال للقوانين الجديدة، صدرت مجموعة من القرارات والتعليمات.
- جدول 2 (مُعَاد صياغته كجدول 3.6 في السياق المتكامل): الغرض الرئيسي لأهم القرارات والتعليمات التنفيذية لعام 2025

| القرار/التعليمات | الجهة المصدرة | الموضوع الرئيسي للقرار/التعليمات | المصدر للإشارة للقرار/التعليمات (كما ورد في الوثيقة الأصلية) |
|------------------|---------------|----------------------------------|--------------------------------------------------------------|
|------------------|---------------|----------------------------------|--------------------------------------------------------------|

|            |                                                                                                                                                                                                                           |                       |                                      |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|--------------------------------------|
| 22, 24, 33 | إصدار النماذج الرسمية لطلبات إنهاء المنازعات والمحاسبة وفقاً للقانون رقم 5 لسنة 2025 (نموذج 1 تيسيرات لطلب تسوية نزاع، ونموذج 2 تيسيرات لطلب محاسبة تصرف عقاري/أرباح رأسمالية) . التقديم إلكترونياً عبر بوابة المصلحة .   | مصلحة الضرائب المصرية | قرار مصلحة الضرائب رقم 90 لسنة 2025  |
| 14, 22, 27 | وضع القواعد والضوابط اللازمة لتطبيق أحكام قوانين مبادرة التسهيلات الضريبية (5، 6، 7 لسنة 2025) . تفسير "غير المسجل"، آلية تقديم الإقرارات، تسوية المنازعات، تطبيق أحكام القانون 7 بشأن مقابل التأخير .                    | مصلحة الضرائب المصرية | التعليمات التنفيذية رقم 17 لسنة 2025 |
| 18, 25, 28 | ملحق وتوضيحات إضافية للتعليمات رقم 17 . تفصيل تطبيق مواد من القوانين 5 (شهادة العفو، سداد الضريبة، عدم سريانه على التهرب)، والقانون 7 (سقف مقابل التأخير)، والقانون 6 (الخصم من المنبع) . دعم الممولين في تصحيح الطلبات . | مصلحة الضرائب المصرية | التعليمات التنفيذية رقم 25 لسنة 2025 |
| 13, 22, 23 | مد مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادتين (2/فقرة ثانية/1) و (6) من القانون رقم 5 لسنة 2025 (مهل طلب التسجيل لغير المسجلين وطلب إنهاء المنازعات) لثلاثة أشهر أخرى، تبدأ من 13 مايو 2025 .                             | وزير المالية          | قرار وزير المالية رقم 167 لسنة 2025  |

إن تتابع إصدار هذه التعليمات وقرار مد المهل يعكس عملية تطبيق تشريعي متدرجة وتفاعلية، حيث تستجيب السلطات للغموض والتحديات العملية ومستوى إقبال دافعي الضرائب، مما يؤكد على الطبيعة الديناميكية لبيئة الامتثال. كما يؤكد إلزام تقديم الطلبات إلكترونياً (قرار 90) واشترط الالتحاق بالفاتورة الإلكترونية (القانون 6) على التوجه نحو رقمنة التفاعلات الضريبية.

#### IV. حزمة التيسيرات الضريبية (مارس 2025): السياق والأهداف

تعتبر "حزمة التيسيرات الضريبية" المعلن عنها في مارس 2025 الإطار العام لهذه التطورات. وتهدف، وفقاً للإعلانات الرسمية، إلى إحداث "تحول جذري في الفكر الضريبي" وتبسيط الإجراءات ومد جسور الثقة مع المجتمع الضريبي. تشكل القوانين 5، 6، 7 لسنة 2025 وقراراتها التنفيذية المكونات الأساسية لهذه الحزمة. وتندرج ضمن مبادرة أوسع لوزارة المالية ومصلحة الضرائب لتحقيق الشفافية والمشاركة المجتمعية، مع تخصيص بريد إلكتروني (eg.gov.Sugg@eta.Tax) لتلقي مقترحات الممولين. كما شملت المتابعة زيارات ميدانية من وزير المالية للتأكد من تطبيق الحزمة.

هذا التركيز على "حزمة التيسيرات" والجهود التواصلية المصاحبة يعكس مسعى لبناء الثقة وتشجيع الامتثال الطوعي، وتغيير التصورات حول العلاقة بين دافع الضرائب والسلطة الضريبية. الإشارة إلى "حزم متتالية" وتقييم التيسيرات بناءً على مدى الرضا عنها يوحي بعملية إصلاح مستمرة ومتطورة، تستلزم متابعة دائمة من الممولين.

#### V. تقييم الآثار المتوقعة للسياسات الضريبية الجديدة

##### • على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) (القانون 2025/6):

- إيجاباً: تخفيف الأعباء الضريبية (نظام مبسط بنسبة 0.4%-1.5% من حجم الأعمال)، تبسيط الإجراءات (إعفاء من دفاتر تقليدية، إقرار مبسط)، تحفيز الاستثمار (إعفاءات ضريبة الدمغة، رسوم التوثيق، الأرباح الرأسمالية، توزيعات الأرباح)، تشجيع الاندماج في الاقتصاد الرسمي، زيادة القدرة التنافسية، توفير السيولة (عدم الخضوع للخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة)، واستقرار نفسي (عدم الفحص لخمس سنوات).
- تحديات: التحول الرقمي الإلزامي (الفاتورة/الإيصال الإلكتروني)، والحاجة إلى وعي وفهم كامل لشروط الاستفادة.

##### • على الممولين من خلال تسوية الأوضاع والمنازعات (القانون 2025/5):

- إيجاباً: فرصة لغير المسجلين لتوفيق الأوضاع دون محاسبة عن الماضي، إنهاء المنازعات المتراكمة بشروط ميسرة، تحسين العلاقة مع الإدارة الضريبية، توفير وقت وتكاليف التقاضي، وتحفيز الامتثال المستقبلي.
- تحديات: مدى الإقبال على الاستفادة من القانون، وتساؤلات محتملة حول العدالة الضريبية من الملتزمين (رغم استثناء حالات التهرب).



- **على كافة الممولين من خلال تعديلات قانون الإجراءات (القانون 2025/7):**
    - إيجاباً: تخفيف عبء مقابل التأخير (سقف 100% من أصل الضريبة) ، تيسير التصالح في الجرائم الإجرائية ، وتيسير التصالح في جريمة عدم توريد الضريبة المقتطعة.
    - تحديات: الحاجة لمزيد من التوضيح لآليات التطبيق لبعض الجوانب.
  - **على الإدارة الضريبية والمالية العامة للدولة:**
    - إيجاباً: زيادة محتملة في الحصيلة (قصير ومتوسط الأجل) ، توسيع القاعدة الضريبية (طويل الأجل) ، تحسين كفاءة التحصيل (بالتحول الرقمي) ، تقليل حجم المنازعات ، وتحسين مناخ الاستثمار.
    - تحديات: القدرة الاستيعابية للإدارة الضريبية لمعالجة الطلبات وإدارة التحول ، تأثير محتمل على الإيرادات في المدى القصير جداً ، وضمان استدامة الامتثال.
  - **على المهنيين (محاسبين ومحامين):**
    - زيادة الطلب على الخدمات الاستشارية لمساعدة الممولين على الامتثال والاستفادة من التيسيرات.
    - الحاجة إلى تحديث المعرفة المستمر بالقوانين والتعليمات الجديدة.
    - دور محوري في مساندة العملاء في التحول الرقمي.
- VI. إرشادات عملية للممولين للتعامل مع المتطلبات الجديدة والاستفادة من التيسيرات**
1. **إرشادات عامة:**
    - المراجعة الشاملة للوضع الضريبي: قيّم وضعك الحالي في ضوء القوانين الجديدة. حدد مدى انطباقها على نشاطك.
    - الحصول على استشارات متخصصة: استشر محاسباً قانونياً أو مستشاراً ضريبياً.
    - المتابعة الدورية للمستجدات: تابع المواقع الرسمية لمصلحة الضرائب ووزارة المالية.
    - الاستثمار في القدرات الرقمية: التحول الرقمي ضروري (الفاتورة الإلكترونية، الإيصال الإلكتروني).
    - الاحتفاظ بسجلات دقيقة: حتى مع الأنظمة المبسطة، احتفظ بسجلات منظمة.
  2. **إرشادات خاصة بالقانون رقم 5 لسنة 2025 (تسوية الأوضاع والمنازعات):**
    - لغير المسجلين: تحقق من أهليتك وسارع بالتسجيل خلال المهلة الممددة للاستفادة من عدم المحاسبة عن الماضي.
    - للإقرارات المتأخرة/المعدلة (2020-فبراير 2025): استغل مهلة الستة أشهر لتقديمها دون غرامات تأخير.
    - للمنازعات القائمة (قبل 1 يناير 2020): ادرس آليات التسوية وقدم طلب إنهاء المنازعة (نموذج 1 تيسيرات) إلكترونياً خلال المهلة الممددة.
    - للتصرفات العقارية/أوراق مالية غير مقيمة (أشخاص طبيعيين): استفد من تسوية الضريبة مع إعفاء من مقابل التأخير (نموذج 2 تيسيرات).
  3. **إرشادات خاصة بالقانون رقم 6 لسنة 2025 (حوافز المشروعات الصغيرة والمتوسطة):**
    - تحديد الانطباق: تأكد أن حجم أعمالك لا يتجاوز 20 مليون جنيه وأن نشاطك ليس ضمن الاستثناءات.
    - طلب الاستفادة: تابع التعليمات لمعرفة آلية تقديم الطلب.
    - الالتزام بالشروط: تقديم الإقرارات، الانضمام للمنظومات الإلكترونية، إصدار الفواتير.
    - فهم الحوافز: تعرف على شريحة الضريبة المئوية المطبقة والإعفاءات الأخرى.
    - الاستمرارية: لا يمكن العدول عن الاستفادة قبل 5 سنوات، وانتبه لحدود تجاوز حجم الأعمال.
  4. **إرشادات خاصة بالقانون رقم 7 لسنة 2025 (تعديلات قانون الإجراءات):**
    - مقابل التأخير: تذكر أن مقابل التأخير لن يتجاوز 100% من أصل الضريبة.
    - التصالح في الجرائم: استفد من آليات التصالح الميسرة للجرائم الإجرائية أو جريمة عدم توريد الضريبة المقتطعة.
  5. **الاستفادة من شرائح ضريبة الدخل الجديدة (قانون 7 لسنة 2024):**
    - طبق الشرائح الجديدة والإعفاء الشخصي المحدث عند إعداد إقرار 2024.

## VII. الخلاصة والاعتبارات الرئيسية

شكل عام 2025 نقطة تحول هامة في المشهد الضريبي المصري، مع إصدار حزمة من التشريعات والقرارات التي تهدف إلى تحقيق توازن بين تبسيط الإجراءات، وتشجيع الاستثمار، وتسوية المنازعات، وتعزيز الامتثال الضريبي. تمثلت أبرز التغييرات في صدور القوانين الثلاثة الرئيسية (5، 6، و 7 لسنة 2025) وما تبعها من قرارات وتعليمات تنفيذية. توفر هذه التطورات فرصاً للممولين لتسوية أوضاعهم، وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من حوافز ضريبية مبسطة. إلا أنها تحمل تحديات تتعلق بمواكبة التغييرات والالتزام بالأنظمة الإلكترونية وفهم الشروط الدقيقة. إن التحول الاستراتيجي نحو إدارة ضريبية تعتمد بشكل متزايد على البيانات، من خلال منظومات الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني والتقديم الرقمي للطلبات، يعني أن الممولين يجب أن يتوقعوا بيئة أكثر دقة، حيث يمكن اكتشاف التناقضات في البيانات بسهولة أكبر. وهذا يستلزم حفظ سجلات داخلية قوية وتقديم تقارير دقيقة، حيث إن "البصمة الرقمية" للمعاملات ستكون واسعة النطاق. لقد ولى العصر الذي كانت فيه التعاملات الضريبية تتم بشكل ورقي بحث أو تفتقر إلى الشفافية. يوصي المجلس الوطني المصري للتنافسية الممولين والمهنيين بإجراء مراجعة شاملة لأوضاعهم الضريبية، والحصول على استشارات متخصصة، والمتابعة الدورية للمستجدات، والاستفادة من المهل المتاحة، وتعزيز قدراتهم الرقمية لمواكبة هذه التحولات الهامة وضمان الامتثال الفعال.